تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

من الانقلابات العسكرية إلى الانقلابات القانونية
العدالة والتنمية في تركيا
مع إشارة إلى التداعيات السياسية على العراق

حسين عباس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

من الانقلابات العسكرية إلى الانقلابات القانونية: العدالة والتنمية في تركيا مع إشارة إلى التداعيات السياسية على العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

حسين عباس / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، كانت العلاقة بين الجيش والسياسة معقدة. نفذ الجيش - الذي اعتبر نفسه حامياً للنظام العلماني - ثلاث انقلابات ناجحة في الأعوام 1960، 1971، و1980، بالإضافة إلى تدخل غير مباشر عام 1997 عبر مذكرة عسكرية، وآخر محاولة انقلابية كانت في عام 2016، لكنها باءت بالفشل بعد أن خرج المواطنون لدعم الحكومة المنتخبة، مما أظهر تحولاً في موقف الشعب تجاه الديمقراطية.

مع ذلك، فإن الديمقراطية التركية أخذت تواجه تحديات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، منها استخدام المؤسسات التعليمية والقضائية كأدوات سياسية لإقصاء المنافسين. ثار الشارع التركي على القرار الأخير الصادر عن جامعة إسطنبول بإلغاء شهادة رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، بعد 31 عاماً على تخرجه. أثار هذا القرار جدلاً واسعاً حول استقلالية المؤسسات وتأثير السياسة على التعليم والقضاء.

الحياة السياسية والاجتماعية لأكرام إمام أوغلو

وُلد أكرم إمام أوغلو عام 1970 في طرابزون، حيث أكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في المدينة نفسها. حصل عام 1994 على شهادة في إدارة الأعمال باللغة الإنجليزية من جامعة إسطنبول. بدأ مسيرته المهنية عام 1992 في شركة عائلته المتخصصة في البناء والمقاولات العامة، حيث شغل مناصب متعددة حتى تولى رئاسة مجلس إدارتها.

كان إمام أوغلو شغوفاً بالرياضة، حيث مارس كرة القدم كهواية خلال دراسته، وتولى مناصب إدارية في نادي طرابزون سبور لكرة القدم. كما شارك في تأسيس نادي طرابزون سبور لكرة السلة وشغل منصب نائب الرئيس فيه. وفي منطقة بيليك دوزو، ساهم في تطوير الرياضة من خلال عمله في نادي بيليك دوزو الرياضي، حيث لعب دوراً بارزاً في إنشاء وتطوير منشآت النادي.

انضم إمام أوغلو إلى حزب الشعب الجمهوري (CHP) عام 2008، وترشح لرئاسة بلدية بيليك دوزو في الانتخابات المحلية لعام 2009. وفي سبتمبر من العام نفسه، عُيّن رئيساً لمنظمة الحزب في منطقة بيليك دوزو، ثم انتُخب كأول رئيس لها في ديسمبر 2009، وأُعيد انتخابه في مارس 2012. خلال هذه الفترة، قاد حملات انتخابية واستفتاءات

دستورية. وفي عام 2013، أنهى مهامه كرئيس لمنظمة الحزب ليترشح لرئاسة بلدية بيليك دوزو في انتخابات 2014، حيث فاز وتولى المنصب حتى عام 2019.

يُعرف إمام أوغلو بنشاطه الاجتماعي والثقافي في بيليك دوزو، وهو عضو في عدة منظمات غير حكومية، مثل جمعية الفكر الكمالي، وجمعية دعم الحياة المعاصرة، والهلال الأحمر، ونادي غوربينار سبور الرياضي، متزوج ولديه ثلاثة أبناء، ويعيش في بيليك دوزو منذ أكثر من عقدين. وفي الانتخابات المحلية لعام 2019، رشحه حزب الشعب الجمهوري لمنصب رئيس بلدية إسطنبول الكبرى.[1]

المشاكل التي تواجه إمام أوغلو

لم يكن فوز أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول مجرد انتصار انتخابي، بل شكّل نقطة تحول في المشهد السياسي التركي. فإسطنبول تُعد رمزاً للهيمنة السياسية والاقتصادية، ولم يتولَّ إدارتها حزب الشعب الجمهوري منذ عقود. كما أنها شكّلت قاعدة أساسية لحزب العدالة والتنمية منذ سيطرته عليها عام 1998 وحتى 2019. لذا، فإن خسارة الحزب لها لم تكن مجرد خسارة بلدية، بل مثلت ضربة رمزية أثرت على صورته وهيمنته السياسية.

فضلاً عن ذلك، أظهر هذا الفوز قدرة المعارضة على توحيد صفوفها وتقديم بديل قوي، مما قد يُعيد تشكيل الديناميات السياسية في تركيا. كما أن نجاح إمام أوغلو في إدارة إسطنبول قد يعزز فرص المعارضة في الانتخابات الوطنية المقبلة، خاصة إذا تمكن من تحقيق إنجازات ملموسة تلبي تطلعات سكان المدينة.[2]

ومنذ تولي أكرم إمام أوغلو إدارة بلدية إسطنبول، بدأت حكومة العدالة والتنمية بافتعال المشاكل له، ورفعت دعاوى قضائية بحقه، وفي هذا السياق، فإن قرار جامعة إسطنبول ليس الأول من نوعه، إذ سبقه توجيه تهمة له بـ(إهانة مسؤولي اللجنة العليا للانتخابات)، ثم اتهامه بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني وتعيين عدد من المطلوبين بقضايا الإرهاب والتواطؤ مع «بي كاكا» في المؤسسات الحكومية، والتهمة الثالثة كانت التلاعب بالمناقصات والعطاءات عندما كان رئيس بلدية بيليك دوزو في إسطنبول.[3]

1- https://www.haberler.com/ekrem-imamoglu/biyografisi/
2- https://istanbultarihi.ist/87-istanbul-secimleri-1950-2014
3- https://www.alhurra.com/turkey/2023/01/12/3--قضايا-تلاحق-عمدة-إسطنبول-توقيت-مثير-للجدل-ومسألة-شقين

في 15 ديسمبر 2022، قضت المحكمة بسجنه لمدة عامين وسبعة أشهر، مع منعه من ممارسة أي نشاط سياسي خلال فترة العقوبة، وذلك لمنعه من الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2023. وفي تطور أخير أثار جدلاً واسعاً، أصدرت جامعة إسطنبول قراراً بإلغاء شهادته الدراسية التي حصل عليها قبل 31 عاماً، مما أثار استياءً كبيراً بين الأحزاب المعارضة للحزب الحاكم، إذ اعتُبر القرار خطوة سياسية تهدف إلى تقويض فرصه في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وصفت المعارضة هذا القرار بأنه محاولة لتشويه سمعة المرشح وإضعاف موقفه أمام الناخبين، خاصةً في ظل تصاعد شعبيته كأحد أبرز المنافسين للرئيس الحالي. كما أشار بعض المحللين إلى أن توقيت القرار يثير تساؤلات حول استقلالية المؤسسات التعليمية والقضائية في تركيا، مما يعكس تصاعد التوترات السياسية في البلاد.

إضافةً إلى ذلك، رأت المعارضة أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى تعزيز دعم إمام أوغلو بين أنصاره، حيث يُنظر إليه الآن كضحية لمحاولات الإقصاء السياسي. وقد بدأت بعض الأحزاب المعارضة بتنظيم حملات تضامن معه، مؤكدةً أن هذه القرارات لن تثنيها عن مواصلة العمل لتحقيق التغيير السياسي في تركيا.

التقييم القانوني لقرارات إلغاء الشهادة

تُعد الشهادة الصادرة عن جامعة إسطنبول وثيقة رسمية تثبت تخرج الفرد من مؤسسة تعليمية وحصوله على المؤهلات الأكاديمية اللازمة. ومع ذلك، قد تلجأ الجامعات في بعض الحالات إلى إلغاء الشهادات الصادرة عنها. وفي هذا السياق، يمكن تقييم قرارات إلغاء الشهادات من الناحية القانونية، حيث إن الأساس القانوني لمثل هذه القرارات يستند عادةً إلى سببين رئيسيين:

أولاً: التزوير المخالفات، إذا ثبت أن الشخص قدّم مستندات مزورة عند التسجيل في الجامعة أو أثناء العملية التعليمية، أو قام بالغش في الامتحانات، أو حصل على الشهادة بطرق غير قانونية، فقد يكون ذلك سبباً قانونياً لإلغاء الشهادة.

ثانياً: الأخطاء القانونية والأحكام القضائية، في بعض الحالات، قد تصدر المحاكم قرارات تُعتبر بموجبها شهادة جامعية معينة غير قانونية. على سبيل المثال، إذا تم إصدار

الشهادة بطرق غير قانونية أو ظهرت أسباب قانونية تستدعي إلغاءها، فقد يُتخذ قرار الإلغاء بناءً على حكم قضائي أو مراجعة قانونية للإجراءات التي أدت إلى منحها. في هذا السياق، يُعد أكرم إمام أوغلو أحد أبرز وجوه المعارضة التركية، وإلغاء شهادته قد يحرمه من الترشح للانتخابات الرئاسية، حيث يشترط الدستور التركي في القسم الثاني، المادة (101)، وفقاً للتعديل الصادر في 16/4/2017 – رقم 6771/7، أن يكون المرشح حاصلاً على شهادة جامعية أولى.[4] توقيت القرار، الذي جاء قبل أيام فقط من الانتخابات التمهيدية لحزب الشعب الجمهوري، أثار مزيداً من الشكوك حول دوافعه.

تداعيات قرارات إلغاء الدبلومات في جامعة إسطنبول

وفقاً للقوانين المعمول بها في الجامعات التركية، وخاصة في جامعة إسطنبول، تُلغى الدبلومات عادةً بسبب انتهاكات أخلاقية أو أكاديمية من قبل الطالب، مثل تقديم وثائق مزورة عند التسجيل أو ارتكاب مخالفات جسيمة خلال العملية التعليمية.

في هذا السياق، جاء قرار جامعة إسطنبول بإلغاء شهادة رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، بحجة وجود تجاوزات في انتقاله عام 1990 من جامعة خاصة في شمال قبرص التركي، والتي لم تكن آنذاك معترفاً بها من قبل مجلس التعليم العالي في تركيا (YÖK). وتجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بهذه الجامعة لم يتحقق إلا بعد عام 1993.[5]

أعلنت وزارة التعليم العالي التركية في بيان لها أن هذا القرار يعود إلى مجلس رئاسة الجامعة، الذي يملك الحق في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بهذا الشأن. وجاء في البيان: «الجامعة التي تمنح شهادة التخرج هي الجهة المخولة بإصدار قرار الإلغاء أيضاً، وتعود الصلاحية بالكامل للجامعة".[6] يمكنه تقديم طعن إلى المحكمة الإدارية الإقليمية، وفي حال رفضه، يمكنه اللجوء إلى محكمة الاستئناف. وإذا لم يُقبل الطعن هناك أيضاً، فسيكون أمامه خيار اللجوء إلى المحكمة الدستورية.

4- https://orgtr.org/turkiye-cumhuriyeti-anayasasi-ikinci-bolum/
5-https://www.milliyet.com.tr/gundem/son-dakika-imamoglunun-diplomasinin-iptal-olmasi-ne-anlama-geliyor-cnn-turkte-uzmanlar-degerlendirdi-7333001
6-https://www.ozdiyarbakirgazetesi.com/haber/ekrem-imamoglu-nun-diplomasi-iptal-edildi-surec-nasil-isleyecek-157471.html

أدى هذا القرار إلى اتهامات لحكومة العدالة والتنمية بأنه ذو دوافع سياسية ويهدف إلى إقصاء أكرم إمام أوغلو من السباق الرئاسي القادم. واتّفقت الأحزاب المعارضة على أن هذا القرار غير مبرر ويستهدف المؤسسات التعليمية، لا سيما جامعة إسطنبول، متسائلة عن سبب عدم اتخاذه قبل 31 عاماً، ولماذا جاء في هذا التوقيت تحديداً، أي قبل أيام فقط من الانتخابات التمهيدية لحزب الشعب الجمهوري لاختيار مرشحه الرئاسي. وقد أثار ذلك مزيداً من الشكوك حول دوافع القرار. ومع ذلك، يجب أن تخضع مثل هذه القرارات لإجراءات قانونية محددة، تتضمن:

- الحق في الدفاع والمحاكمة العادلة: يجب إبلاغ الشخص المعني بقرار الإلغاء ومنحه فرصة للدفاع عن نفسه قبل اتخاذ القرار.
- الرقابة القضائية: قرارات إلغاء الدبلومات تعتبر إجراءات إدارية ويمكن الطعن فيها أمام المحاكم الإدارية.
- الامتثال للقوانين: يجب أن تتوافق قرارات الإلغاء مع قوانين مجلس التعليم العالي والتشريعات ذات الصلة، وإلا يمكن إلغاؤها من قبل القضاء.

الأثر السياسي على المعارضة

- يُعد أكرم إمام أوغلو أحد أبرز وجوه المعارضة التركية، وقد يؤدي إلغاء شهادته إلى حرمانه من الترشح للانتخابات الرئاسية، نظراً لاشتراط حصول المرشحين على شهادة جامعية. وقد أثار توقيت القرار، الذي صدر قبل أيام فقط من الانتخابات التمهيدية لحزب الشعب الجمهوري، مزيداً من الشكوك حول دوافعه.
- وقد وصف إمام أوغلو القرار بأنه «غير قانوني»، مؤكداً أنه جاء نتيجة ضغوط من حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، كما أعلن أنه سيتخذ إجراءات قانونية للطعن في القرار.

ردود فعل المعارضة

- لقي القرار استنكاراً شديداً من قِبَل قادة المعارضة، حيث وصف رئيس حزب الشعب الجمهوري السابق، كمال كليجدار أوغلو، بأنه «تدمير للعدالة»، بينما قال محرم إينجه، رئيس حزب البلد، إن «ما تم إلغاؤه ليس شهادة إمام أوغلو، بل دولة القانون". بينما قال أحمد داود اوغلو في منصة اكس بصفتي أكاديمياً، أشعر بالخجل

من قيام أعرق جامعة في تركيا بإلغاء شهادة تخرج منحتها قبل 31 عاماً، متجاهلة بذلك هويتها المؤسسية « خزي وعار على من أوصلوا بلدنا إلى هذا الحال!».

- من جانبه، وصف رئيس بلدية أنقرة، منصور يافاش، القرار بأنه «انتهاك للديمقراطية»، معلناً تعليق حملته الانتخابية الرئاسية حتى يتم إنصاف إمام أوغلو.

تداعيات القرار على الديمقراطية

- يؤكد هذا الحدث على تصاعد المخاوف بشأن استقلالية القضاء في تركيا، ويعزز الاعتقاد بأن السلطة تستخدم الأدوات القانونية لإضعاف خصومها السياسيين، كما قد يؤدي إلى زيادة توحيد صفوف المعارضة وتعزيز شعبيتها في مواجهة سياسات الحكومة.
- في المجمل، فإن إلغاء شهادة إمام أوغلو ليس مجرد قضية أكاديمية، بل هو تطور سياسي قد يكون له تأثير عميق على مستقبل الديمقراطية في تركيا.

خلاصة القول، يؤكد هذا الحدث تصاعد المخاوف بشأن استقلالية القضاء في تركيا، ويعزز الاعتقاد بأن السلطة تستخدم الأدوات القانونية لإضعاف خصومها السياسيين. كما قد يؤدي القرار إلى زيادة توحيد صفوف المعارضة وتعزيز شعبيتها في مواجهة سياسات الحكومة. وبالمجمل، فإن إلغاء شهادة إمام أوغلو ليس مجرد قضية أكاديمية، بل هو تطور سياسي قد يكون له تأثير عميق على مستقبل الديمقراطية في تركيا.

تداعيات الخلافات السياسية التركية على العراق

1. **الوضع السياسي في تركيا:** القرار السياسي الحالي يظهر بوضوح أن المعارضة التركية في موقع قوي للفوز حال إجراء الانتخابات الرئاسية، وهذا يعتمد على نتائج مراكز الأبحاث والاستبيانات، التي تؤكد أن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تركيا قد أضعف من قاعدة حزب العدالة والتنمية.

2. **أكرم إمام أوغلو كشخصية رئيسية:** يتمتع إمام أوغلو بشعبية واسعة بين الأكراد المعتدلين وفئات شبابية عديدة، سواء كانت يسارية او يمينية، مما يجعله الخيار الأقوى للمعارضة، من خلال مهاراته في الخطابة وعلاقاته الشعبية، فضلاً عن قدرته على العمل الميداني، يعزز مكانته السياسية.

3. **القضاء كأداة سياسية:** استخدام القضاء لإبعاد إمام أوغلو عن الانتخابات يُعتبر تحدياً كبيراً للديمقراطية في تركيا، حيث بدأت الانتقادات العالمية خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي باعتباره انقلاب قانوني. وإذا تم رفض الطعن على قراره القضائي، سيُواجه المعارضة عقبة رئيسية، لكن في المقابل، حصولها على قرار تمييز لصالحه قد يرفع مكانته إلى مستوى جديد من النفوذ والقيادة السياسية.

4. **البديل منصور يافاش:** رغم أن منصور يافاش يُعد شخصية قوية وشعبية، إلا أن خلفيته القومية وعلاقاته السابقة بالحركة القومية تُثير تساؤلات حول مدى قدرته على استقطاب كافة الشرائح السياسية في تركيا خاصة الأكراد. ومع ذلك، يُعد رجل دولة ذو نفوذ وقدرة على إدارة الأزمات.

5. **تأثير التوترات السياسية في تركيا على العراق**

- العراق يحتاج لتوسيع شبكة علاقاته مع المعارضة التركية، حيث إن اقتصار التعامل مع الحكومة فقط يُعد نقطة ضعف، هذا مهم خاصةً وأن تركيا لديها تاريخ في التعامل مع كافة الأطراف السياسية العراقية، خاصة الأحزاب السياسية السنية في العراق وحزب الديمقراطي الكردستاني.
- وصول المعارضة للحكم قد يؤدي إلى انفتاح أكبر على أوروبا وأمريكا، مما قد يُغير توازن العلاقات الاستراتيجية في المنطقة، وخاصة الابتعاد عن الملف السوري.
- مشروع طريق التنمية، الذي يُعتبر مشروعاً استراتيجياً لتركيا في العراق، قد يتأثر سلباً مع تقلبات سياسية محتملة قبل الانتخابات، مما يُضعف دوره الحيوي.
- تحت حكم المعارضة، سيشهد الجيش التركي والاستخبارات تعزيزاً في كفاءتهما، ولكن مع تركيز أكبر على التعاون مع الغرب بدلاً من التركيز الإقليمي.

- الشركات التركية العاملة في العراق، مثل مؤسسة موسياد (MÜSIAD) [7] ومؤسسة دايك (DEIK) الاقتصادية،[8] ترتبط بحزب العدالة والتنمية، مما يُبرز الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون مع جهات المعارضة لتحسين التوازن الاقتصادي، مثل مؤسسة توسياد (TÜSİAD) والشركات المقربة من حزب الشعب الجمهوري، وذلك للتأثير على القرارات السياسية المستقبلية في حال حدوث أي تغييرات.

6. سياسات أردوغان والمستقبل السياسي

- قد يلجأ أردوغان إلى خلق أزمة سياسية لتأجيل الانتخابات، خاصة مع تبني فكرة الخلافة ضمن إطار الإخوان المسلمين. هذا التوجه قد يُثير توترات إقليمية، خصوصاً في ظل الدعم غير المعلن من جهات إسلامية دولية.

- الأزمات في سوريا وتفاقمها قد تُضعف موقف حزب العدالة والتنمية (داخلياً وخارجياً) وتخلق تحديات سياسية إضافية في ظل الصراعات التي تشهدها المنطقة خاصة الكيان الصهيوني في جبهات غزة وجنوب لبنان وجنوب سوريا.

- الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في تركيا تُعيد البلاد إلى حالة مشابهة لما كانت عليه قبل 20 عاماً، وهو ما أدى وقتها إلى صعود حزب العدالة والتنمية.

- الحالة الصحية غير المستقرة لزعيم الحركة القومية دولت بهجلي، واحتمالية موته سريرياً، الذي يعد حليف أردوغان، قد تُضعف التحالف السياسي بشدة، مما يُزيد الضغط على أردوغان وحزبه.

7- جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين (موسياد MÜSIAD)، والمعروفة أيضاً بـ «رجال الأعمال الإسلاميين»، تأسست لتكون منافساً قوياً لرابطة الصناعيين وأرباب العمل الأتراك (توسياد TÜSIAD) التي تعود جذورها إلى عام 1971. تأسست موسياد في أوائل التسعينيات تحت رعاية وإشراف نجم الدين أربكان، بهدف دعم الأحزاب الإسلامية في تركيا مادياً ومعنوياً. وتُعد الجمعية واحدة من أبرز المؤسسات الاقتصادية للشركات التركية، حيث تضم أكثر من 3300 شركة، وتتمتع بعلاقات وثيقة مع حزب العدالة والتنمية.

8- مؤسسة دايك تأسس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية (Dış Ekonomik İlişkiler Kurulu) عام 1986 بمبادرة من رئيس الوزراء التركي الأسبق تورغوت أوزال، وبالتعاون مع اتحاد الغرف والتبادل التجاري «غرفة التجارة». بدأ المجلس نشاطه الفعلي في الأول من يناير عام 1987. كان الهدف الأساسي من تأسيس هذا المجلس تعزيز التنسيق المشترك بين الشركات التركية المنفتحة على الأسواق الخارجية والعاملة فيها، ودعم العلاقات الخارجية للقطاع الخاص. اعتمدت الشركات خلال تلك الفترة على نموذج اقتصادي يهدف إلى بناء جسر للتواصل والتعاون مع العالم الخارجي تحت إطار «دايك». وقد تمثل ذلك في البداية بإنشاء مجالس أعمال مشتركة بين الشركات التركية ونظيراتها الأمريكية واليابانية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org